

## الخدمات المصرفية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ما بعد التمويل

### الملخص التنفيذي:

- تعتبر رعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم تنميتها أحد العناصر الجوهرية للاستراتيجية الحكومية لدولة الكويت، والرامية إلى زيادة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار وإيجاد فرص العمل على أوسع نطاق.
- إلا أن حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على القروض لا يزال يتسم بالضآلة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، حيث تعاني تلك المشروعات من معدلات رفض مرتفعة لطلبات الحصول على القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 70% وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2018. وقد سجلت حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت من الإقراض المصرفي بشكل عام 4.7% من إجمالي القروض (2019). وبالإضافة إلى عدم كفاية الحصول على التمويل، فإن العقبات الهيكلية والتشغيلية تعيق نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها.
- وتواجه البنوك الكويتية تحديات في خدمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة مربحة، حيث تقف أسعار الفائدة على القروض التي يمكنها تقاضيها عند سقف محدد. كما أن عدم كفاية السجلات المالية تجعل من الصعوبة تسعير المخاطر، ناهيك عن عدم كفاية الأصول المتوفرة كضمانات وعدم وضوح الأهداف والتقييم غير الواقعي من قبل رواد الأعمال، مما يشكل تحديات كثيفة للبنوك.
- وللتغلب على تلك المعوقات، يمكن للبنوك، إلى جانب منح القروض، أن تقدم دعماً غير مالي مثل خدمات الاستشارات والدعم بالتعاون مع جهات أخرى وذلك لتعزيز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن للبنوك تقديم حوافز للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بغية الارتقاء بكفاءتها التشغيلية من خلال تقديم تسهيلات بشروط أكثر يسراً نظير استيفاء مؤشرات الأداء الرئيسية. كما يمكنها مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التصنيفات الائتمانية التي من شأنها تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التقدم بطلبات الحصول على القروض في المستقبل.
- علاوةً على ذلك، يمكن للبنوك تنظيم ورش عمل ومؤتمرات لتسهيل التفاعل بين رواد الأعمال في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وصناع القرار في الجهات الرقابية وقادة القطاعات الاقتصادية، مما يساعد في تعزيز ريادة الأعمال. ومن خلال تلك الخدمات والمبادرات، يمكن للبنوك تأمين أوضاع مجزية لجميع الأطراف بهدف تطوير البيئة الحاضنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخدمتها بما يعود بالمنفعة على الجميع.

### التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت والتحديات التي تواجه البنوك

تظل إمكانية الاستدانة تمثل التحدي الأكبر أمام النمو والتوسع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد ارتفع معدل رفض طلبات قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليصل إلى 70 في المئة في المنطقة، مقابل أقل من 20 في المئة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وبناءً على ذلك، قامت الكويت باستحداث مؤسسة متخصصة لتمويل وترويج وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في عام 2013، وبأرأس مال بلغ 2 مليار د.ك. واعتباراً من 2016 ولغاية قرب حلول نهاية 2019، قام الصندوق بتمويل نحو 1,035 من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبتكلفة تراكمية بلغت 177 مليون د.ك.، وذلك وفقاً للهيئة العامة للصناعة.

وكما في 2019، بلغت نسبة القروض المصرفية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 4.7% من إجمالي القروض. وفي 2018، انخفضت حصة القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبلغ نسبتها 2.8%. وقد يعزى الانخفاض المفاجئ إلى قيام بنك الكويت المركزي بخفض أوزان المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 100% إلى 75%.

### البيئة الحاضنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد العناصر الحيوية في تنمية الاقتصاد لأية دولة نظراً إلى أنها تعزز الابتكار وريادة الأعمال وخلق فرص عمل على نطاق واسع. وحيث إن الكويت تمر بمرحلة العبور إلى اقتصاد لا يعتمد على النفط كمصدر وحيد للإيراد، فمن المنتظر أن يلعب القطاع الخاص دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي في المستقبل وفي خلق فرص العمل. وعلى المستوى العالمي، تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً جوهرياً من القطاع الخاص والاقتصاد بشكل عام، حيث إنها تشكل أكثر من 45% من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي<sup>1</sup>. وفي الكويت، تعتبر مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي أقل، حيث ساهمت بنسبة 12% في عام 2017<sup>2</sup>. ويبدو أن ذلك يعزى إلى الدور المتعاطف للقطاع العام الكويتي في الاقتصاد الذي يعتمد بكثافة على الثروة الهيدروكربونية. وحيث شرعت الكويت في تنفيذ خطة طموحة لتقليل الاعتماد على النفط خلال العقود القليلة المقبلة، فقد دأبت الحكومة على بذل الجهود لبناء اقتصاد لا يعتمد على النفط وحده. إن إثراء ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد، وإيجاد فرص العمل للكوادر البشرية، يمثلان الجانبين الأهم من الاستراتيجية.

### أهمية دعم البنوك لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من شأن تأجيل سداد قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة مساعدتها على المدى القصير، ولكنه لن يترك أثر دائم. أما المساعدة الأكثر استدامة فيجب تقديمها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن للبنوك أن تلعب دوراً في هذا الجانب، حيث يمكنها مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض من مشكلاتها المتجذرة والتي أدت إلى تباطؤ نموها. فالمشكلات مثل عدم وجود سجلات مالية وإدارة المواهب وغيرها يمكن تخفيفها من خلال تقديم الدعم غير المرتبط بالقروض، مثل الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم. كما يمكن للبنوك المساعدة في وضع خطط العمل وزيادة الكفاءة التشغيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعداد مؤشرات الأداء الرئيسية. كذلك، يمكنها تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح الائتمان بشروط ميسرة للمشروعات التي تحقق مؤشرات الأداء الرئيسية. ويمكن للبنوك أيضاً توعية البنوك بالتصنيفات الائتمانية ومساعدتها في استحداث إجراءات تصنيف بواسطة وكالات التصنيف الائتماني، مما قد يؤدي إلى تقليل تكلفة الائتمان. ومن شأن تلك الخدمات الاستشارية تحسين فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو والربحية على المدى الطويل. ويمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق أرباحاً مع النمو الحصول على المشورة حول إجراءات الإدراج في البورصات ومزايا ذلك، الأمر الذي يمكن اعتباره حافزاً جيداً على المدى الطويل.

كذلك، يمكن للبنوك استخدام القنوات المبتكرة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن تجميع قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لذات الأجل المختلفة معاً لتتبع مخاطر التخلف عن السداد، وعندئذ يمكن بيع الديون إلى المستثمرين. منتجات التمويل الهيكلية من هذا النوع يمكن طرحها بهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت.

وإلى جانب ذلك، يمكن للبنوك تنظيم المنتديات العامة بالاشتراك مع مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرفع الوعي بحقوق هؤلاء المالكين وإلقاء الضوء على الفرص المتوفرة لهم. ويمكن استخدام المنتديات العامة لتسهيل الحوار بين مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجهات الحكومية وصناع القرار، وصياغة السياسات وفقاً لذلك.

كما يمكن للبنوك تعزيز ريادة الأعمال في البلاد من خلال تنظيم المسابقات في الكليات والجامعات، ناهيك عن تمويل الأفكار الفائزة إذا كانت ذات جدوى. ويمكن أيضاً تنظيم أو رعاية المؤتمرات التي تتيح التقاء رواد الأعمال الحاليين والمرقبين بقيادة القطاعات الاقتصادية المختلفة. ومن شأن تلك المبادرات إحداث التغيير، إلى جانب كونها ممارسة جيدة للعلاقات العامة بالنسبة للبنوك.

### الخلاصة:

من المهم أن تحصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الدعم الكافي لتمكينها من المساهمة بقدر أكبر في الاقتصاد وإيجاد فرص العمل. ورغم أن الحكومة دأبت على تقديم الدعم من خلال البرامج مثل الصندوق الوطني، فيمكن للبنوك أيضاً أن تقوم بدور مهم في تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يمكن للبنوك تقديم المساعدة من خلال عدة طرق بجانب التمويل لتخفيف الأعباء الإدارية والهيكلية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بإمكان البنوك توفير

### وفيما يلي بعض التحديات التي تواجه البنوك فيما يتعلق بخدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1. سقف أسعار الفائدة: يبلغ سقف أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل (لمدة أقصر من 12 شهراً) 2.5% فوق سعر الخصم، والقروض طويلة الأجل 4% فوق سعر الخصم. بالتالي لا ترغب البنوك في منح الائتمان بسعر لا يتناسب مع المخاطر التي قد تتحملها.

2. صعوبة تسعير المخاطر للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: يدار العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أساس "الملكية الفردية" في غياب التقارير المالية التفصيلية المقدمة من قبل المؤسسات الكبرى. كما أن العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد لا تتبع معايير محاسبية مقبولة وهي ليست مصنفة من قبل وكالات التصنيف الائتماني ولا يوجد لها درجات على المقياس الائتماني، مما يجعل من الصعبية بمكان قيام البنوك بتسعير المخاطر على وجه الدقة.

3. النقص في الأصول المتوفرة كضمانات: يعني نقص الضمانات وعدم كفاية السجلات المالية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها الحصول على أدوات التمويل طويل الأجل مثل القروض لأجل. وعليه، تضطر البنوك إلى منح قروض غير مضمونة قصيرة الأجل إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أساس مؤقت وبأسعار فائدة أعلى.

4. عدم وجود أهداف للنشاط بالإضافة إلى التقييم غير الواقعي من قبل رواد الأعمال: تقوم الغالبية الساحقة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتقديم أهداف وغايات غير واضحة المعالم، وعادة ما يتصف تقييم رواد الأعمال للنشاط بأنه غير واقعي. وبالتالي، فإن حجم الطلب على القروض غالباً ما يصبح كبيراً، مقارنة برأس المال المطلوب لإدارة النشاط.

وهنا، يمكن أن تفسر المشكلات القائمة في البيئة الحاضنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت التحديات المدرجة أعلاه. ووفقاً للبيانات الصادرة من مكتب الإحصاءات المركزية، فإن هناك نسبة كبيرة من أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ريعيتها ذات هامش المنخفض، مثل تجارة الجملة والتجزئة (39%)، العقار والضيافة (27%) والإتصالات (9.9%). وفي تلك القطاعات، تتأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالهزات الاقتصادية، مثل حالات الركود.

### التحديات القائمة والمتفاقمة جراء جائحة كورونا

قامت الحكومة بفرض حالة الإغلاق والحظر، مما أدى إلى إغلاق الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمعظم أيام مارس، وسائر إبريل ومايو في الكويت. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في الإيرادات للعديد من تلك الجهات وأصبح من الصعب سداد مستحقات أصحاب المصالح، مثل الموظفين والموردين والبنوك. وحاولت الحكومة تخفيف وطأة هذا الأثر من خلال فرض إجراءات وتدابير مثل تعليق عملية تحصيل قروض الصندوق الوطني، وتأجيل اشتراكات التأمينات الاجتماعية والإسراع بالدفعات المستحقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحكومة. كما قام بنك الكويت المركزي بتخفيض أوزان المخاطر لقروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25% لتحفيز الاقتراض من جانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

**المعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**  
معايير البنك الدولي المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

حجم المبيعات	الأصول	عدد الموظفين	حجم الشركة
>100,000 دولار أمريكي	>100,000 دولار أمريكي	>10	متناهية الصغر
>3 مليون دولار أمريكي	>3 مليون دولار أمريكي	>50	صغيرة
>15 مليون دولار أمريكي	>15 مليون دولار أمريكي	>300	متوسطة

المصدر: البنك الدولي. ملاحظة: يجب أن تستوفي الشركة اثنتين على الأقل من ثلاث خصائص حتى يتم تصنيفها.

**معايير الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة**

حجم المبيعات	الأصول	عدد الموظفين	حجم الشركة
>750,000	>250,000	أقل من 50	صغيرة
>1,500,000	>500,000	51 - 150	متوسطة

المصدر: الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

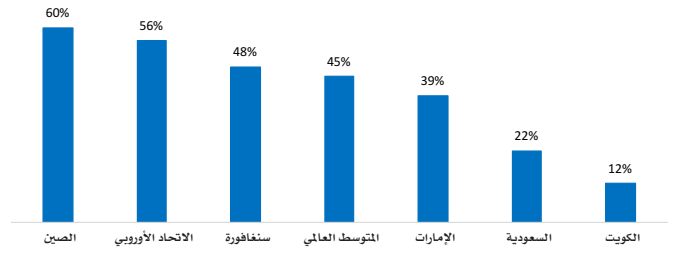
**محفظة القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت حسب القطاع والاقتصاد**

القطاعات	نسبة الى إجمالي المحفظة	نسبة إلى إجمالي عدد الشركات
تجارة الجملة والتجزئة	41.4%	38.6%
العقار والتأجير	38.7%	27.3%
الصناعة	9.3%	20.7%
الإنشاءات	5.8%	9.9%
أخرى	4.9%	3.5%

المصدر: بنك الكويت المركزي - مكتب الإحصاءات المركزية.

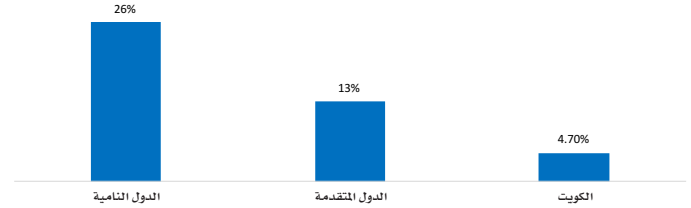
خدمات إستشارية والدعم لتحسين كفاءة العمليات. يمكن كذلك إقامة فعاليات وندوات مع قادة الأعمال لتوفير فرص للظهور والإستفادة من قبل المبادرين. كذلك يمكن للبنوك إبتكار وسائل دين ملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. مع الزيادة الملحوظة في شركات التكنولوجيا المالية (فينتك) في المنطقة والممولة من قبل شركات الملكيات الخاصة ورأس المال المخاطر، علي البنوك أن تطرح حلول مبتكرة وخدمات مميزة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي**



المصدر: السلطات الحكومية، البنك الدولي، ستاتيسا، برنامج التحول الوطني (السعودية)، مارمور.

**حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي محفظة القروض**



المصدر: البنك الدولي، ستاتيسا، مكتب الإحصاءات المركزية.